



- السكرتير العام المساعد لاتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي نايف دوغان العجمي قال:

أيا كان التوجه نحو الخصخصة فنحن ضدها لأنها تضر بمصالح العاملين في وزارة الخدمات (المواصلات) والذي تزيد اعدادهم عن 9 الاف موظف فيجب ان تكون هناك ضوابط وقرارات تحمي حقوق الموظفين في الوزارة الذين امضوا فترة خدمتهم فيها ولديهم خبرات ومؤهلات يجب الحفاظ عليها وعدم التفریط فيها فيجب ان لا يتم المساس بحقوق هذه الطبقة والشريحة الكبيرة التي لا يجب الاستهانة بها.

وأستغرب دوغان من توجه الحكومة نحو خصخصة القطاعات على الرغم ان وزارة مثل وزارة الخدمات العامة من الوزارات الخدمية التي يعد مدخولها الثاني بعد النفط فلماذا التفكير في خصخصة قطاعاتها اذن فهي قطاعات ليست خاسرة وتحقق ربحا كبيرا للدولة ما يجعل الامر مستغرب وغير مبرر حيث يهدد مصير الاف أسر العاملين داخل هذه القطاعات الذين تم تغيير مسمى وزارتهم دون الرجوع اليهم او الى النقابات العمالية التي تمثلهم فالامر به ضبايية شديدة ونحتاج الى ضمانات وتشريعات صارمة تحفظ حقوق العاملين فكما نعلم ان القطاع الخاص يهدف الى الربح ولا ينظر نهائيا الى الابعاد الاجتماعية كما ان تجارب الخصخصة التي حدثت اكدت فشل التجربة لما نجم عنها من تشريد المئات من العمالة الوطنية التي لادخل لها غير الراتب الوظيفي لذا لا بد ان تعيد الحكومة حساباتها في مسألة الخصخصة خاصة القطاعات الراحبة والتي تعود بمدخلات كبيرة لخزينة الدولة سنويا مثل قطاعات المواصلات .

وشدد دوغان على ان اتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي يقف مساندة ومادفعا عن حقوق العاملين في القطاع الحكومي

كيف يمكن حماية العماله الوطنية المدربة والمؤهلة وذات الخبرة من تغول القطاع الخاص الذي يبحث عن هامش ربح اكبر ومن ثم من المؤكد انه سيسعى لجلب عمالة اجنبية رخيصه ليزداد رصيده من الأموال التي نعتبرها منهوبه من ثرواتنا ومن المفترض الا يتم مناقشة حماية العمالة الوطنية بل يجب الوقوف وبقوه ضد مجرد التفكير في خصخصة موارد الدولة التي حماها الدستور والقانون ذات الصلة.

- الدكتور عبدالله الغانم استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت

أفاد بان الخصخصة كنظام اقتصادي له ايجابياته وسلبياته فالامر يحتاج قبل التطبيق الى ايجاد الية تضمن تفعيل الايجابيات دون السلبيات فمن المعروف ان الخصخصة لها ايجابيات منها على سبيل المثال جعل الاجر مقابل الانتاج وجعله اكثر انضباطا مقارنة بالقطاع الحكومي لكن تحتاج القطاعات المزمع خصخصتها ان تظل تحت رقابة واشراف الدولة وتترك امور التكاليف للادارة اما ان تترك الامور فهذا امر قد يؤدي الى استغلال القطاع الخاص كما لا بد ان تبتعد الحكومة بعيد عن خصخصة الثروات مثل النفط فهذه ثروات لا يجب خصخصتها فقط من الممكن خصخصة الخدمات لكن خصخصة الثروات امر مرفوض بحكم الدستور كما يجب ان تتم الخصخصة على غرار القطاعات الناجحة مثل الاتصالات وبعض البنوك بما يضمن حقوق العاملين فيها.

وأوضح الغانم ان هناك قوانين وتشريعات موجودة لتطبيق الخصخصة لكن الاهم من وجود القوانين والتشريعات ان تطبق على ارض الواقع بحيث تكون ضوابط حاكمة لكافة اطراف العملية الانتاجية في اي مؤسسة.

ومنهم العاملين في وزارة الخدمات العامة فالاتحاد هو الممثل الشرعي لهؤلاء الموظفين ولن يسمح باي حال من الاحوال المساس بحقوق الموظفين حال توجه الدولة للخصخصة.

- بدوره أوضح امين سر نقابة العاملين في شركة ناقلات النفط عبدالله برغش العجمي قائلاً:

من منظور اقتصادي فمن الطبيعي هو خصخصة القطاع الذي يستنزف الميزانية دون تحقيق أرباح أما في وضعنا الحالي فالوكالة البحرية وهي المرفق الوحيد في شركة ناقلات النفط الكويتية الذي يحقق مدخول لميزانية الشركة، والتي تعتبر نقطة أمنية بسبب تعامل قسم خدمات البواخر المهم والحساس مع الناقلات الاجنبية والمحلية ويوفر لها الخدمات اللوجستية، ومن ناحية أمنية فتعتبر الوكالة البحرية بمثابة نقطة أمنية وواجهة للدولة، فكيف تستغني شركة عن مدخولها الوحيد بعذر التطوير وزيادة المدخول. هل ستكون العمالة الغير وطنية حريصة على أمن الوطن كحرص أبنائه؟ ولماذا يتم التفكير في تخصيص هذا القسم بالذات وهو الوحيد الذي يحقق أرباح؟

واضاف العجمي كل هذه المحاولات هي من أجل سلب وانتقاص حقوق العاملين،